

تحقيق مسألتين من مسائل الاسم الموصول

د. صالح بن سليمان الوهيبي

١ - الموصولات والصلّات :

يقسم النحاة الموصولات قسمين : موصولات
حرفية (وهي : أن وكَيَّ وأنَّ، وما، ولو) ^(١)
وموصولات اسمية وهي الأسماء الموصولة التي سيرد
الحديث عنها فيما بعد . وما من شبه بين القسمين إلا
أنهما يصلان بين الجمل ويفتقران إلى ما بعدهما .
ويفتقران بعد من وجوه كثيرة ولذا نجد أن بعض
النحاة لم يورد ذكراً للموصولات الحرفية في باب
«الموصول» كابن مالك في ألفيته .



وسيقصر الحديث في هذا البحث على الموصولات الاسمية التي تسمى «الاسماء الموصولة».

تنقسم الموصولات الاسمية طائفتين: (٢)

- (١) الأسماء الموصولة الخاصة، وهي التي تلتزم بالجنس (المذكر والمؤنث) والعدد (المفرد والمثنى والجمع) وهي بإيجاز ما يلي:
 - أ- الذي : للمفرد المذكر.
 - ب- التي : للمفرد المؤنث.
 - ج- اللذان : للمثنى المذكر.
 - د- اللتان : للمثنى المؤنث.
 - هـ- الذين : للجمع المذكر العاقل.
 - و- اللاتي : للجمع المؤنث العاقل.

ويتفرع عن كل واحد من هذه الأسماء أسماء أخرى أقل شهرة وأقل تردداً، وسوف نضرب عن ذكرها صفحاً.

- (٢) الأسماء الموصولة المشتركة: وهي الموصولات التي لا تتغير صيغتها بتغير الجنس والعدد، فهي تصلح للمفرد والمثنى والجمع المذكر منه أو المؤنث.

كما أنها ليست موصولة دائمة، بل تجيء لأغراض أخرى. وهذه الأسماء الموصولة هي: مَنْ (للعاقل)، مَا (لغير العاقل)، ذَا، ذُو (الطائفة)، أَيُّ، أَلْ.

ومن الأنسب حذف «ال» من الموصولات، لأن فيها شذوذاً من عدة وجوه منها: أنها لا تدخل على الجُمْل على الجُمْل (ما لم تكن اختصاراً من «الذي» وأشباهه)، وليست معدودة في الأسماء، فحرفيتها هي الأخرى والأرجح (٣).

ويجمع بين هذه الموصولات حاجتها إلى صلة، وهي التي تُسمَّى بصلة الموصول، وقد سماها سيبويه «حشواً». ويشترط في هذه الصلة ما يأتي: (٤)

أولاً : أن تكون صلة الموصول جملةً ، فلا تصلح الكلمة المفردة صلة لموصول (إلا لـ «ال» الذي لم يُتَقَنَّ على كونه موصولاً ورجحنا إخراجه من دائرة الموصولات).

ثانياً : أن تكون الجملة خبرية ، فلا تصلح الجمل الإنشائية أو الطلبية صلوات ، على خلاف بين النحاة معروف تنزخر به كتبهم .

ثالثاً : أن تشتمل الجملة على ضمير ملفوظ أو مقدّر يعود على الموصول . ويسمى «العائد» .

ومن الأمثلة التي تتحقق فيها الشروط المذكورة سابقاً قوله تعالى : « أَدْفَعِ يَدَيَّ إِلَىٰ أَحْسَنُ » (فُصِّلَتْ : ٣٤) وقوله تعالى أيضاً : « تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ » (الملك : ١) ، وقوله تعالى أيضاً : « إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ » (المطففين : ٢٩) . والشواهد القرآنية وغير القرآنية كثيرة لا يحصرها عدُّ .

ولاشك أن الشروط السالفة الذكر محل خلاف بين النحاة في تفاصيلها ، وما يعنيني في خلافهم في هذا البحث قليل ، لا لقلة جدواه لكنني أحب أن أوجه النظر إلى مسألتين متعلقتين بالصلة وأناقشهما محاولاً أن أصل في ذلك إلى نتائج آمل أن تكون ذات جدوى .

أما القضية الأولى فهي مسألة طول الصلة التي ترد في الحديث عن حذف بعض صلة الموصول ، والقضية الثانية هي أحوال «أي» الموصولة وعمل النحاة في قياس بعض أحوالها غير المسموعة عن العرب .

٢ - طُولُ الصَّلَةِ :

إذا جاءت جملة الموصول اسمية جاز حذف المبتدأ (وهو ما يسمى بصذر الصلة) بشروط منها : (٥) .

أ - أن لا يكون خبره جملة فعلية ؛ لأنه إن حُذِفَ المبتدأ تغير التركيب وصلح

الباقى لأن يكون صلة، مثال ذلك قوله تعالى: «الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ» (الماعون: ٦) فلو حُذفت «هُمْ» صارت جملة الصلة فعلية.

ويدخل معظم النحاة في هذا ما كان فيه صلة الموصول شبه جملة نحو قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ» (الأعراف: ٢٠٦) وقوله: «يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ» (الجمعة: ١)، لأن الظرف والجار والمجرور عندهم إذا جاءا صلة وجب أن يتعلقا بفعل يُقَدَّر حسب السياق بنحو «استقرَّ، ثَبَّتَ... إلخ»^(٦).

وسوف نزيد هذه النقطة بحثاً فيما بعد بحول الله.

ب- أن تطول جملة الصلة: فاشتراط البصريون طول الصلة لتسويغ حذف المبتدأ ولم يشترطه الكوفيون. ولم أجدهم حدّدوا المقصود بطول الصلة ولذا رأيت أن أتبع تطور هذه المسألة بدءاً بما عند سيبويه، وأن أجمع الشواهد التي يستدل بها القائلون بجواز الحذف مع عدم طول الصلة. ثم ننظر في الصلة كما وردت في القرآن الكريم وفي إحدى المجموعات الشعرية.

فأقدم نص يتحدث عن طول الصلة هو ما ورد عند سيبويه الذي يقول «واعلم أنه يَقْبُحُ أن تقول: «هذا مَنْ مُنْطَلِقٌ» إذا جعلتَ الْمُنْطَلِقَ حَشَوًّا أو وَضْفًا. فإن أطلت الكلام فقلت: «مَنْ خَيْرٌ مِنْكَ» حَسُنَ في الوصف والحشو. زعم الخليل - رحمه الله - أنه سمع من العرب رجلاً يقول: «ما أنا بالذي قائلٌ لَكَ سُوءاً» و«ما أنا بالذي قائلٌ لَكَ قَيْحاً»^(٧).

وأعاد قولاً شبيهاً بهذا في موطن آخر فقال: «وزعم الخليل - رحمه الله - أنه سمع عَرَبِيًّا يقول: «ما أنا بالذي قائلٌ لَكَ شَيْئاً»... قلت: أفيقال: ما أنا بالذي مُنْطَلِقٌ؟ فقال: لا. فقلت: فما بال المسألة الأولى؟ فقال: لأنه إذا طَالَ الكلام فهو أمثل قليلاً، وكأنَّ طوله عوضٌ من ترك «هُوَ». وقُلْ من يتكلم بذلك»^(٨).

ومن هنا نبعت مسألة اشتراط طول الصلة التي تمسك بها البصريون وشذذوا
ما ورد مخالفاً لذلك مع أن عبارة سيويه تفيد أنه «قُلْ مَنْ يَتَكَلَّمْ بِذَلِكَ» .
ولا أحسبها تقتضي المنع التام .

وعبر ابن مالك في ألفيته عن هذا الشرط فقال :
وَيَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا ، وَفِي ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيِّ يَفْتَقِي

إِنْ يُسْتَطَلَّ وَضَلَّ ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالْحَذْفُ نَزْرًا ، وَأَبَسُوا أَنْ يُحْتَزَلَ
إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلِ مُكْمِلٍ
فحذف المبتدأ من صلة الأسماء الموصولة - سوى أي - «نَزْرًا» أي قليل ما لم
تطل الصلة . فإن طالت الصلة جاز الحذف وهو ما يعنيه ابن مالك في قوله
«وَفِي ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيِّ يَفْتَقِي إِنْ يُسْتَطَلَّ وَضَلَّ» .

وقد سَلَّمَ النحاة البصريون ومن سار على نهجهم بهذا الشرط فاشتراطوا طول
الصلة لجواز حذف المبتدأ . لكنهم لم يحدّدوا المقصود بالطول . فلننظر في
الشواهد التي يستدل بها الكوفيون ومن سائرهم :

أولاً: الشواهد القرآنية : وردت الصلة في آيتين في قراءات معينة مقتصرة على
خبر مفرد فقط ، والقراءتان هما :

١) قراءة الضحّاك وإبراهيم بن عَبْلَةَ ورُؤْبَةَ بن العجاج وقُطْرُبَ للآية (٢٦)
من سورة البقرة : «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا»
(برفع : بعوضة) . ومن الوجوه التي تحتلها الآية أن «مَا» اسم موصول ،
و «بعوضة» خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هو» وتقدير الكلام : «... أن يضرب
الذي هو بعوضة مثلاً»^(٩) .

٢) قراءة يحيى بن يَعْمَر وابن أبي إسحاق وغيرهما للآية (١٥٤) من الأنعام :

«ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَقْضِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَالِهِمْ يُلَاقُوا رَبَّهُمْ يُؤْمِنُونَ» (برفع «أحسن» على أنه اسم تفضيل) وتقدير الكلام «.. الذي هو أحسن» فحذف المبتدأ وبقي الخبر وحده^(١٠).

ثانيًا: الشواهد الشعرية: هذه هي الشواهد الشعرية التي تتداولها كتب النحو:

(١) فمنها قول الأنصاري، إما كعب بن مالك أو حسان بن ثابت أو عبد الله بن رواحة: (١١).

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا
فمحل الاستشهاد «مَنْ غَيْرُنَا» (برفع غير). وقد أورده سيبويه مجروراً في رواية للخليل، لكن سيبويه عدّ الرفع أجود على رغم ضعفه كما يقول.

(٢) وقول الشاعر: (١٢).

لَا تَنْتَوِ إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ، فَمَا شَقِيتَ إِلَّا نُفُوسُ الْأَلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَا
(٣) وقول الآخر: (١٣).

مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهَ وَلَا يَحْذَرَنَّ سَبِيلَ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ
ثالثًا: الشواهد النثرية: من ذلك:

(١) أشرنا إلى أن سيبويه ذكر أنه قل من يتكلم بكلام فيه موصول ذو صلة قصيرة. ولكنه في موضع آخر يرضى ذلك، فيقول: «وإن أردت الحشو قلت: مررت بمن صالح. فيصير «صالح» خبراً لشيء مضمّر، كأنك قلت: مررت بمن هو صالح. والحشو لا يكون أبدالاً «من» و «ما» إلا وهما معرفة. وذلك من قبيل أن الحشو إذا صار فيها أشبهتا «الذي»^(١٤).

(٢) ومثل ما سبق قول أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧): «وأما قولهم: كُنْ كَمَا

أَنْتَ» فيحتملُ عندي أن تكون «ما» كافة، كأنه قال: كُنْ كَأَنْتَ، ويجوز أن تكون بمعنى «الذي» كأنه: «كُنْ كَالَّذِي هُوَ أَنْتَ». (١٥)

هذا ما تيسر لي جمعه من الشواهد والأمثلة. ولو دققنا النظر في كل واحد منها لما سَلِمَ لنا منها إلا النزر اليسير. فأية البقرة فيها توجيهات أخرى أرجح مما ذُكر؛ وكون «ما» موصولا ضعيف لأنه مسبق بنكرة. أما الآية الثانية فهي أسلم ما رُوي في هذا الباب. والبيت الأول المنسوب «للأنصاري» عند سيبويه وردت فيه الرواية بالجر على أن «غيرنا» فيه مجرورة وهي صفة «لن»؛ ولهذا استشهد به الخليل. والبيتان الثاني والثالث مجهولا القائل ولا نعلم لأي عصر يتبعان. كما أن «ما» في البيت الثاني في قوله «لم ينطق بها سفه» يجوز أن تكون زائدة كما في قوله تعالى: «فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ» (آل عمران: ١٥٩).

أما كلام سيبويه وأبي علي الفارسي وغيرهما من النحاة فإنما أوردناه للاستئناس به، لا للاستشهاد.

وقد تتبعت الأسماء الموصولة في القرآن الكريم ثم تتبعتها بعد ذلك في المفضليات^(١٦) لمعرفة صورة صلة الموصول في أقصر أحوالها في ذينك المصدرين.

أما في القرآن الكريم فإن معظم الأسماء الموصولة متبوعة بجملة فعلية. أما التي ترد جملة الصلة فيها اسمية فلها الوجوه الآتية: (١٧)

أ- نجيء الجملة مكونة من مبتدأ وخبر ملفوظين كقوله تعالى: «أَتَشْتَبِهُ لُوطَ الَّذِي هُوَ آذَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ» (البقرة: ٦١)، وقوله: «وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ» (الأنعام: ١٥٢)، وقوله تعالى: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ» (الإسراء: ٩). وهناك أمثلة كثيرة على ذلك في القرآن الكريم.

وقد يكون الخبر جملة فعلية كما في قوله تعالى: «وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي» (الشعراء: ٧٩)، وقوله: «وَالَّذِينَ هُمْ يَأْتِيَنَا يُؤْمِنُونَ» (الأعراف: ١٥٦).

ب- ونحجيء الجملة الاسمية مكونة من مبتدأ معه شبه جملة متعلق بخبر محذوف كقوله تعالى: «وَلِيُثَبِّلَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ» (البقرة: ٢٨٢)، وقوله: «إِذْ يَكْفُلُ الْمَنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ» (الأنفال: ٤٩) وقوله: «قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ» (النمل: ٤٠).

ج- كما نحجيء جملة الصلة شبه جملة فقط. والنحاة - كما ذكرنا - يوجبون تقدير المحذوف فعلاً لا اسماً. ونحن نخالفهم في ذلك طَرْدًا للقاعدة فنحيز تقديره اسماً أو فعلاً. فمن أمثلة الجار والمجرور قوله تعالى: «إِنْ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا» (آل عمران: ٩٦)، وقوله: «وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ» (البقرة: ٢٢٨) وقوله تعالى عن موسى: «فَأَسْتَغْنِي» (الأنعام: ٩٢) وقوله: «وَالَّذِينَ هُمْ يَأْتِيَنَا يُؤْمِنُونَ» (الأعراف: ٧٢).

فالموضح من هذه الأمثلة أن صلة الموصول لا تَقِلُّ في طولها عن كلمتين كالمبتدأ والخبر: «الذي هو أدنى» و «الذي هو خير» و «التي هي أحسن»، أو شبه الجملة: «للذي ببكة» و «الذين معه». ومن أمثلة الجملة الفعلية: «يا أيها الذين آمنوا» و «يا أيها الذين هادوا» و «والذين كفروا».

أما في المفضليات فقد وصلتُ في دراستي لصلة الموصولات الاسمية فيها إلى النتائج الآتية:

أولاً: أن نسبة الأسماء الموصولة في هذه المجموعة الشعرية ليست كبيرة، فعدد الأبيات يبلغ ٢٧٢٧ بيتاً، ولا يتعدى عدد الأمثلة التي فيها أسماء

موصولة ٤٦ مثلاً. فنسبة الأمثلة إلى عدد الآيات هي أقل من ٢٪.

ثانياً: أن معظم جمل الصلة فعلية فثلاثة أرباع الأمثلة فيها الصلات جمل فعلية، أي ٧٥٪ من مجموع الأمثلة.

ثالثاً: أن نسبة الجمل الاسمية الواقعة صلة للموصول تصل إلى ٧٪ من مجموع الأمثلة. ومن أمثلة ذلك قول سلامة بن جندل: (١٨)

أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي جَعَدَ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلْدُ، وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ
وقول شبيب بن البرصاء: (١٩)

لَعَمْرُ ابْنَةِ الْمُزَيِّ مَا أَنَا بِالَّذِي لَهُ - أَنْ تَنْوِبَ النَّائِبَاتُ - ضَحِيجُ
فجملته الصلة في البيت الثاني هي «لَهُ ضَحِيجُ».

٤) أما الظرف والجار والمجرور فتصل نسبة أمثله إلى ١٨٪، ومنه الأمثلة الآتية:

قول الشَّنْفَرَى الْأَزْدِيِّ: (٢٠)

خَرَجْنَا مِنَ الْوَادِي الَّذِي بَيْنَ مِشْعَلٍ وَبَيْنَ الْجَبَا، هَيْهَاتَ أَنْشَأْتُ سُرْبِي
وقول المخَبَّلِ السَّعْدِيِّ: (٢١)

وَتَقُولُ عَاذِلَتِي، وَلَيْسَ هَا بَنَدٍ وَلَا مَا بَنَدُهُ عِلْمُ
وقول سُوَيْدِ بْنِ أَبِي كَاهِلٍ الْيَشْكُرِيِّ: (٢٢)

قَدْ كَفَانِي اللَّهُ مَا فِي نَفْسِهِ وَمَتَى مَا يَكْفِي شَيْئاً لَا يُضَعُ
وقول مُتَمِّمِ بْنِ نُؤَيْرَةَ: (٢٣)

بَسْطُولٍ لِمَا فِي رَحْلِهِ، غَبَرُ زُمُوحٍ إِذَا أَبْرَزَ الْحُورَ الرِّوَانِعَ جُوعُ
٥) ولم يأت في المفضليات مثال على الصلة على غرار «تَمَاماً عَلَى الَّذِي

أَخْسَنُ»، أي الصلة التي هي خبر مفرد.

فهذه الشواهد القرآنية والشعرية تؤيد ما ذهب إليه الخليل بن أحمد وسيبويه مما ذكرناه قبلاً. وها هو سيبويه يقول: «واعلم أنه يقبُح أن تقول: هَذَا مَنْ مُنْطَلِقٌ، إذا جعلت المُنْطَلِقَ حَشَوًا أو وصفاً. فإن أطلت الكلام فقلت: مَنْ خَيْرٌ مِنْكَ، حَسَنٌ في الوصفِ والحشو» (٢٤)

ويقول في موطن ثانٍ: «لا يكاد عربيٌّ يقول: الذي أَفْضَلُ فاضِرِبٌ، واضِرِبٌ مَنْ أَفْضَلُ، حتى يَدْخِلَ «هُوَ». ولا يقول: هَاتِ مَا أَحْسَنُ، حتى يقول: ما هو أَحْسَنُ». (٢٥)

فأقل طولٍ للصلة مقبولٍ هو كلمتان ملفوظتان:

١ - إما أن تكونا فعلاً وفاعلاً نحو: «الذين آمنوا» و «الذي يجي» و «التي تبغي» من القرآن الكريم.

٢ - أو تكونا مبتدأ وخبراً نحو: «التي هي أحسن» و «التي هي أقوم» و «الذي هو أدنى» في القرآن الكريم. أما في الشعر فمنه «الذي بَجْدٌ عَوَاقِبُهُ».

٣ - أن تكونا شبه جملة: ظرفاً مضافاً ومضافاً إليه نحو: «والذي معه»، و «الذي بين مشعل» و «ما بعده»، أو جاراً ومجروراً نحو: «الذي بيكة» و «الذين عليهن».

ويدخل في هذا النطاق - نطاق الكلمتين الملفوظتين - ما نحن بصددده من شرط طول الصلة لحذف صدر الصلة المرفوع (المبتدأ). فأقل ما ينبغي أن يبقى صلة - بعد حذف المبتدأ - هو الخبر ومتعلقه. ويندرج في الخبر وحده.

فشرط البصريين طول الصلة - إذا قُيِّدَ بها هو مذكور أعلاه - صحيحٌ وله ما يؤيده من القرآن الكريم. ولا شك أن معظم شواهد العربية تشهد له. أما إطلاق الكوفيين لجواز حذف صدر الصلة (المبتدأ) دون اشتراط طول الصلة فليس له ما يسنده في العربية وشواهد نادرة. والأولى جعله «نَزْراً» كما عُبِّرَ عن

ذلك ابن مالك .

فإذا قيدنا طول الصلة بأن أقله كلمتان كما استقرينا لم يبق مكان لقول النحاة
بوجوب تقدير فعل إن كانت صلة الموصول شبه جملة كما في قوله تعالى «لَلَّذِي
بَيْكَةً» و«الَّذِينَ مَعَهُ» ، لأن الطول متحقق بهذه الكلمات بغض النظر عن
متعلقها : أفعلًا كان أم اسمًا . كما أن الخليل وسيبويه أجازا نحو : «هذا فَعَلَهُ مَنْ
خَيْرٌ مِنْكَ» وهو مثل تقديرنا «للذي مستقر (أو موجود) ببيكة» ، و «خير»
و«مستقر» في المكانين خبران لمبتدأ محذوف . وقد يُعترض على هذا القول بأنه
يؤدي إلى تقدير محذوفين هما المبتدأ والخبر ، لأن تمام تقديرنا للآية الكريمة هو
« . . . لِلَّذِي هو مستقر ببيكة» . والجواب عن هذا أن الفعل أيضا مقدر مع
فاعله . فالمقدر في كل حال جملة : اسمية في إحداها وفعلية في الأخرى . إذ إن
تقديرنا للآية بـ «الذي استقر ببيكة» يقتضي وجود فعل هو «استقر» ، وفاعل
مستتر يعود على الموصول .

٣- أي الموصولة وأحوالها :

إن مما لفت أنظار النحاة إلى «أي» الموصولة - فيما أحسب - الخلاف في توجيه
قراءة الآية (٦٩) في سورة مريم ، وهي قوله تعالى : «ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ
أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا» . حيث إن القراءة المشهورة بضم الياء المشددة في «أَيُّهُمْ»
عَلَى الرغم من أن هذا الموصول مفعول للفعل «نَنْزِعَنَّ»^(٢٦) . والرأي الذي شاع
بين النحاة هو رأي سيبويه الذي يقول إن «أَيُّهُمْ» مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضم في محل نصب
ها هنا . ولم يكتب لأراء أخرى القبول ؛ فالخليل يرى أنها معربة ويشاركه في ذلك
ابن السراج (ت ٣١٦هـ) والكوفيون . فهم يذهبون إلى أن «أَيَّا» الموصولة مُعْرَبَةٌ
في جميع أحوالها كالشرطية والاستفهامية . ولهم في توجيه هذه الآية وأشباهها من
الأمثلة أقوال عدة^(٢٧) .

وقد فَرَعَ النحاة على هذه الآية، فذكروا أن لأيٍّ أربعة أوجه أو أحوال بالنظر إلى «إِضَافَتِهَا» و «صَدْرِ صَلَاتِهَا». وإذا قُلِّبَ هذان العاملان (الإضافة وصدر الصلة) نَتَجَّ أربعة أوجه لدينا ليس غير. وهما هي:

الوجه الأول: أن تكون مضافة ويُذكَر صدر الصلة كقولنا: «لَنكَافِئَنَّ أَيَّاهُمْ هُوَ أَكْثَرُ اجْتِهَادًا».

الوجه الثاني: ألا تضاف، ولكن يُذكَر صدر الصلة، نحو: «لَنكَافِئَنَّ أَيَّاهُمْ هُوَ أَكْثَرُ اجْتِهَادًا».

الوجه الثالث: ألا تضاف ولا يُذكَر صدر الصلة، نحو: «لَنكَافِئَنَّ أَيَّاهُمْ أَكْثَرُ اجْتِهَادًا».

الوجه الرابع: أن تضاف ويحذف صدر الصلة، ومثاله الآية القرآنية السابقة. ومثلها قول الشاعر^(٢٨):

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ
وَالْقَائِلُونَ بِنَاء «أَيُّهُمْ» في الوجه الرابع يرون أنها معربة في الأوجه الأخرى. والذي أراه أن النحاة هم الذين وَلَّدُوا الوجوه الثلاثة الأولى إذ قاسوها على الوجه الرابع قياسًا أدى إليه تناوب الإضافة وصدر الصلة (المبتدأ). فالوجه الأول جاء مضافًا والجملة الاسمية معه تامة، وقد أشار ابن السراج إلى أن «أَيَّاهُمْ» قد توصل بالمبتدأ والخبر، وقد يحذف المبتدأ ويكتفى بالخبر. وقد سَوَّغَ الحذف عنده كثرة الاستعمال.

أما الوجهان الثاني والثالث ففيهما «أَيُّ» غير مضافة. وقد ذكر سيبويه الوجه الثالث دون الثاني. وفي اعتقادي أنهما من نتائج قياس النحاة.

ونستدل على هذا القول بوجوه:

أولاً: أن سيبويه نفسه قال: «ومن قولها لأي: الخليل بن أحمد ويونس بن

حبيب]: اضرب أيّ أفضل . أما غيرهما فيقول : اضرب أيّ أفضل . ويقيس ذا على «الذي» وما أشبهه من كلام العرب ، ويُسلم في ذلك المضاف إلى قول العرب ذلك ، يعني «أيتهم» . وأجروا «أيّا» على القياس . ولو قالت العرب : اضرب أيّ أفضل لقلتُ ، ولم يكن بُدّ من متابعتهم ، ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكّر في القياس . . . ولو جعلوا «أيّا» في الانفراد بمنزلة مضافا لكانوا خُلُقَاءَ إن كان بمنزلة «الذي» معرفة ألا يُنَوَّن ؛ لأن كل اسم ليس يتمكن لا يدخله التنوين في المعرفة ، ويدخله في النكرة^(٢٩) .

فالذي يُستفاد من كلام سيبويه أن ما ذكره من خلاف إنما مرّده إلى قياس النحاة الذين قاسوا «أيّا» غير المضافة على «أيتهم» التي ورد السماع بأمثلة لها . ومن عادة سيبويه في مواطن الاختلاف الإتيان بأمثلة من لغة العرب لبيان صحة القول أو خطئه . أما هاهنا فالخلاف غير مؤيد بأدلة كما نرى .

ثانيًا : أن النحاة أكثروا من القياس في باب الموصولات فولّدوا جُملاً وتراكيب لم تُسمّع عن العرب . فالمبرد (ت ٢٨٥هـ) عَقَدَ فصلاً عنوانه : «هذا بابٌ منَ «الذي» و «التي» أَلَفَهُ النحويون فأدخلوا «الذي» في صلة «التي» وأكثروا من ذلك»^(٣٠) . وفعل ذلك أيضًا ابن السراج^(٣١) . وأورد كل واحد منهما أمثلة مصنوعة هدفها تدريب المتعلم .

ثالثًا : أن ابن هشام ذكر الأوجه الخمسة لأي وهي أن تحيى : للشرط ، والاستفهام واسما موصولاً ، وصفة للنكرة دالة على معنى الكمال ، ووُصْلَةٌ إلى نداء . ثم قال : «ولا تكون «أي» غير مذكور معها مضاف إليه ألبتة إلا في النداء والحكاية . يقال : جاءني رجل ، فتقول : أيّ يا هذا؟ ، وجاءني رجلان . فتقول : أيّان ؟ ، وجاءني رجال . فتقول : أيّون ؟»^(٣٢) .

فإن صحّ كلام ابن هشام هذا فإن الوجهين : الثاني والثالث من الوجوه

الأربعة التي ذكرناها لأيّ يسقطان، حيث إن «أيا» فيها غير مضافة.

رابعاً : أن كون «أي» موصولاً محلّ نظر. فهذا أحمد بن يحيى الملقّب بشعلب (ت ٢٩١هـ) ينكر أن يجيء «أي» موصولاً مستدلاً على ذلك بأنه لا يجوز الابتداء بها، فلا يقال: «أئهم هو فاضلٌ جاءني»، كما يقال: «الذي هو فاضل جاءني»^(٣٣).

وما قاله ثعلب جدير بالنظر، فـ «أي» تختلف عن الأسماء الموصولة من وجوه عديدة سوى ما ذكره ثعلب، منها:

(١) أنها لم تجيء إلا مضافة كما في الآية وبيت الشعر، والأسماء الموصولة كلها لا تضاف.

(٢) أنها وردت مبنية ومعربة كما هو واضح من الشاهدين والأمثلة الواردة ولم يُعرف عن الموصولات إلا أنها ملازمة للبناء.

(٣) أن «أيا» من الناحية الدلالية أقرب إلى ألفاظ العموم نحو «كل» للكلية، و«بعض» للجزئية. وتدل «أي» على الاختيار من الكل. فإذا قيل: «اقرأ أي كتاب يعجبك» دلت الجملة على مطلق الاختيار. ولذا نلاحظ أن قولنا: «خُذْ أَيْهَا أَحَبُّ إِلَيْكَ» تختلف في دلالتها عن قولنا: «خُذْ مَا هُوَ أَحَبُّ إِلَيْكَ» أو «خُذْ الَّذِي هُوَ أَحَبُّ إِلَيْكَ». ففي الجملة الأولى مجال للخيار لا توحى به الجملتان الأخيرتان.

وعلى الرغم من كل هذه الوجوه، فإنّ قول ثعلب المذكور سلفاً لم يرقّ للنحاة. كما لم يقبلوا تفسير الخليل «لأي» في قولنا «اضرب أئهم أفضل» وهو يخرُجُ بها من الموصولات. إذ يرى أن المراد هو «اضرب الذي يُقال له: أئهم أفضل» على الحكاية، وهو ما ارتضاه ابن السراج وأكّده^(٣٤).

وقد قدّر لتفسير سيبويه لـ «أي» على أنها موصولة أن يحدّ قبُولاً لم يحظَ به

قول الخليل أو ثعلب . وأعتقد أنه من الأولى الأخذ برأي الخليل وثعلب وإخراج «أي» من الموصولات .

إن الدلائل والقرائن السابقة تؤيد ما نذهب إليه من أنه لم يرد عن العرب لـ «أي» الموصولة (عند من عدها موصولاً) إلا وجه واحد، وهو الذي يُستدلُّ عليه بالآية القرآنية . وهذا الوجه أيضاً يقبل توجيهات أخرى . فليست فيه «أي» موصولة على وجه مطلق . أما الوجوه المذكورة لأي - خاصة الثاني والثالث فقد أدت إليها أقيسة النحاة ورغبتهم في التفریع . والله أعلم بالصواب .

كما أن الآية المذكورة لا تؤيد قول النحاة في استثناء «أي» من شرط طول الصلة إذا عُذَّتْ «أي» موصولاً . فالصلة في الآية هي «أشدُّ على الرحمن عِيتاً» . وهي شبيهة - في طولها - بما سمعه الخليل عن العرب : «ما أنا بالذي قاتلُ لكَّ سُوءاً» ، أو ما قاله سيويه من جواز «مَنْ خَيْرٌ مِنْكَ» على اعتبار «مَنْ» اسماً موصولاً ، لأن طول الصلة يعوّض عن المحذوف .

وقد يَعتَرَضُ على هذا بيتُ الشعر المشارُ إليه الذي فيه : «فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ» . والجواب على هذا أن طول الصلة شرط في الصلات مع الموصولات كلها ، وأن قصرها نزر ونادر مع أي وغيرها . وقد وردت أمثلة على الموصولات : مَا ، وَالَّذِي ، وَمَنْ ، قَصُرَتْ فيها الصلة . وهذا مثال على «أي» لا ينقض ما قرَّرناه . ولا ريب أن الآية القرآنية أولى بالتقديم على بيت شعري مجهول القائل ، وأولى بالقبول من أمثلة النحاة المصنوعة للشرح والتعليم .

والله أعلم بالصواب ، وصلى الله على محمد وعلى آله

وصحبه وسلم . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

• • •

الإحالات والشروح

* تفضل بقراءة هذا البحث الزميل د. إبراهيم الشمسان وأبدى ملاحظات قيمة أخذت بمعظمها . فجزاه الله خيراً ، وله مني جزيل الشكر .
وأسأل الله له التوفيق .

(١) يَعدُّ البعض «الذي» في قوله تعالى : «وَحُضِّنْهُمُ كَالَّذِي خَاصُوا» وقوله : «ذلك الذي يُبَشِّرُ اللهُ عِبَادَهُ» موصولاً حرفياً . انظر : أبو حيان الأندلسي - البحر المحيط (القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٢٨هـ / ١٩١٠م ، وصورته في بيروت : دار الفكر : ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م) ٦٩/٥ ، ٧/٥١٥-٥١٦ .

(٢) ابن عقيل - شرح ابن عقيل ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة ، ط ١٤ ، ١٣٨٤/١٩٦٤ ، وقد صورته في بيروت : دار الكتاب العربي ، د.ت : ١٤١ : ١ - ١٥٢ ؛ ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي . تحقيق صالح أبو جناح (بغداد : منشورات وزارة الأوقاف والشئون الدينية ، ١٩٨٠) ١ : ١٦٨ - ١٧٩ ؛ عباس حسن ، النحو الوافي (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٥) ١ : ٤٣٢ - ٣٦٤ .

(٣) ابن عصفور - شرح جمل الزجاجي ، ١ : ١٧٨ .
(٤) شرح جمل الزجاجي ، ١ : ١٧٩ - ١٨٢ ؛ جلال الدين السيوطي ، همع الهوامع ، تحقيق عبد العال سالم مكرم (الكويت : دار البحوث العلمية ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٥م) ١ : ٢٩٤ - ٢٩٧ ؛ شرح ابن عقيل ، ١ : ١٥٣ - ١٥٥ .

(٥) السيوطي ، همع الهوامع ، ١ : ٣١١ - ٣١٢ ؛ شرح ابن عقيل ، ١ : ١٦٥ .
(٦) همع الهوامع ، ١ : ٣١١ ؛ عباس حسن ، النحو الوافي ، ١ : ٣٨٤ - ٣٨٦ .
(٧) سيبويه ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤٠٢هـ) ٢ : ١٠٨ .

(٨) سيبويه ، الكتاب ، ٢ : ٤٠٤ .
(٩) أبو حيان الأندلسي - تفسير البحر المحيط ١ : ١٢٣ ؛ أبو جعفر النحاس ، إعراب

- القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد (بيروت: عالم الكتب، ط ٢، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م)
 ١: ٢٠٣-٢٠٤؛ أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، تحقيق محمد علي التجار وأحمد
 يوسف نجاتي (القاهرة: دار الكتب المصرية، وصورته في بيروت: عالم الكتب،
 ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م) ١: ٢١-٢٢؛ ابن جني - المحتسب في تبين وجوه شواذ
 القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحلیم التجار وعبد
 الفتاح شلبي (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٣٨٦هـ) ١: ٦٤؛ أبو
 البقاء العكبري - التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد علي البجاوي (القاهرة: عيسى
 البابي الحلبي، ١٩٨٦م) ١: ٤٣.
 (١٠) أبو حيان - تفسير البحر المحیط ٤: ٢٥٥؛ العكبري - التبيان في إعراب القرآن،
 ١: ٥٥٠.
 (١١) الكتاب ٢: ١٠٥؛ عبد القادر البغدادي، خزنة الأدب، تحقيق عبد السلام محمد
 هارون (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م) ٦: ١٢٠.
 (١٢) شرح ابن عقيل، ١: ١٦٦، أبو الحسن الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن
 مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،
 ط ٣، ١٩٧٠م) ١: ٢٢٤.
 (١٣) الأشموني - شرح الأشموني؛ ١: ٢٢٤، خالد بن عبد الله الأزهری - شرح التصريح
 على التوضيح (القاهرة: عيسى البابي الحلبي، د.ت) ١: ١٤٤.
 (١٤) الكتاب ٢: ١٠٧.
 (١٥) أبو علي الفارسي. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، تحقيق صلاح الدين عبد
 الله السنكاوي (بغداد: وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١٩٨٣م) ص ٢٩١.
 (١٦) المفضل الضبي - المفضليات، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون
 (القاهرة: دار المعارف، ط ٤، د.ت).
 (١٧) اعتمدت في ذلك على: إسماعيل أحمد عمارة وعبد الحميد مصطفى السيد - معجم
 الأدوات والضمائر في القرآن الكريم (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م)
 ٤٧٠-٥٠١.
 (١٨) المفضليات، ص ١٢٠ (بيت ٣).
 (١٩) نفسه ١٧١ (بيت ١٦).

- (٢٠) ص ١١٠ (بيت ١٦).
- (٢١) ص ١١٨ (بيت ٣٥).
- (٢٢) ص ١٩٨ (بيت ٧٠).
- (٢٣) ص ٢٧٢ (بيت ١٥).
- (٢٤) الكتاب ٢: ١٠٨.
- (٢٥) نفسه ٢: ٤٠٠.
- (٢٦) عن هذه القراءة انظر: تفسير البحر المحيط ٦: ٢٠٨-٢٠٩.
- (٢٧) الكتاب ٢: ٣٩٩؛ النحاس، إعراب القرآن، ٣: ٢٤-٢٥؛ أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م) ٢: ٣٢٤؛ أبو البركات الأنباري - الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة: د. ت، وصورته في بيروت: دار الفكر، د. ت) ٢: ٧٠٩-٧١٦؛ ابن هشام الأنصاري - مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة: مطبعة المدني، د. ت، وصورته في بيروت: دار الكتاب العربي، د. ت) ١: ٧٧-٧٨؛ أبو القاسم الزجاجي - مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام محمد هارون (الكويت: وزارة الإعلام - سلسلة التراث العربي - رقم (٩)، ط ٢، ١٩٨٤م) ٣٠١-٣٠٢.
- (٢٨) خزائن الأدب ٦: ٦١. والبيت لا يعرف قائله، لكن رواه أبو عمرو الشيباني كما في الخزانة.
- (٢٩) الكتاب ٢: ٤٠١-٤٠٢.
- (٣٠) محمد بن يزيد المبرد - المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٣٨٥-١٣٨٨هـ) ٣: ١٣٠-١٣٢. وانظر أيضا ١: ٢٢ من الكتاب نفسه.
- (٣١) الأصول في النحو ٢: ٣١٨-٣٢٢.
- (٣٢) مغني اللبيب ١: ٧٩.
- (٣٣) نفسه ١: ٧٨.
- (٣٤) الكتاب ٢: ٣٩٩؛ الأصول في النحو ٢: ٣٢٤.